مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

الانقلاب العسكري في غامبيا عام 1994 دراسة في أسبابه ونتائجه

م.م. علي اسماعيل هاشم
كلية التربية الأساسية / الجامعة المستنصرية
ali-alakeili92@uomustansiriyah.edu.iq
07711159711

مستخلص البحث:
يتضمن دراسة هذا البحث المعنون الانقلاب العسكري في غامبيا عام ١٩٩٤ دراسة في اسبابه ونتائجه، عرضا للأحداث ومرحلة التوتر التي سبقت الانقلاب، والعوامل التي أدت إليه وأسباب نجاحه، ان الانقلابات العسكرية في أفريقيا تعد شكلاً عنيفاً في العديد من الدول الأفريقية بعد الاستقلال؛ اذ عانت الدول التي ناضلت من أجل الحرية السياسية والاقتصادية، ومن أبرز العوامل الانقلابات هو فشل بعض الحكومات الأفريقية في تلبية تطلعات مواطنيها، وسوء الإدارة، وبقاء الرؤساء في السلطة لمدة طويلة، وهكذا كان انقلاب عام ١٩٩٤ في غامبيا أيضاً يهدف إلى الإطاحة بإدارة الرئيس جوارا، استناداً إلى بعض الأسباب المذكورة أعلاه التي لوحظت في العديد من الدول الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: غامبيا، انقلاب عام 1994، داودا جوارا ، حزب الشعب التقدمي، يحيى الجامع.
ملاحظة البحث غير مستل

المقدمة

تعدّ جمهورية غامبيا، الواقعة في غرب أفريقيا، أصغر دولة في القارة الأفريقية، عند الاستقلال كان عدد سكانها نحو 315,000 نسمة، كانت غامبيا آخر دولة في غرب أفريقيا تنال استقلالها عن بريطانيا، بعد غانا ونيجيريا وسيراليون، وحتى أواخر خمسينيات القرن العشرين ، تعد غامبيا صغيرة وفقيرة للغاية، وتعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات الفول السوداني، ونتيجة لذلك، طرحت مقترحات وصدرت قرارات من الأمم المتحدة لضم غامبيا إلى السنغال بسبب صغر مساحتها وقلة عدد سكانها ، وعلى الرغم من الشكوك مضت غامبيا قدماً لتنال استقلالها في 18 شباط 1965 من الحكم الاستعماري البريطاني، تولى داودا كايرابا جوارا منصب أول رئيس وزراء لها، ثم رئيسا للجمهورية؛ وفي 24 نيسان عام 1970 ، أصبحت غامبيا جمهورية بعد استفتاء شعبي حظي بموافقة الأغلبية، مما أدى إلى إقرار دستور عام 1970، في حين تم إلغاء منصب الحاكم العام البريطاني، ورئيس الوزراء جوارا بعد ذلك أصبح عاجزا ومنفصلا عن معاناة المواطنين الغامبيين اليومية، وهيمن حزبه، حزب الشعب التقدمي على الحياة السياسية في البلاد، اذ شهدت تلك المرحلة من الاضطرابات السياسية مصاعب اقتصادية هائلة، لا سيما خلال المرحلة ما بين عامي 1987 و 1989، وقد تسببت برامج التكيف الهيكلي، وبرامج الإنعاش الاقتصادي اللاحقة التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى فوضى عارمة في البلاد؛ فقد استغنى القطاع الحكومي عن مئات الوظائف ونظرا لذلك في تموز 1994، أطيح بحكومة جوارا في انقلاب عسكري قادته مجموعة صغيرة من ضباط الجيش الوطني الغامبي بقيادة الملازم يحيى جامع؛ وأطلق هؤلاء الضباط على أنفسهم لاحقا اسم المجلس العسكري

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

الحاكم ، ومنذ وصول يحيى جامع إلى السلطة في تموز 1994 ، شهدت غامبيا اضطرابات في مجالاتها السياسية والاجتماعية؛ قسمت الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث والحقت بها خاتمة التي تضمنت اهم الاستنتاجات فكان المبحث الاول بعنوان الاوضاع السياسية واسباب الانقلاب لعام 1994، اما المبحث الثاني تناول مجريات عملية الانقلاب عام 1994، والمبحث الثالث تطرقنا فيه لنتائج الانقلاب العسكري. ولا بد من تسليط الضوء على اهم المصادر التي ارفدت الدراسة بكم هائل من المعلومات سواء كانت كتب اللغة الانكليزية او الافريقية او بحوث اجنبية واهمها كتاب (Historical Dictionary of The Gambia) للمؤلفين Perfect & Hughes, A. H ، اذ قدم هذا الكتاب نظرة كاملة ومعلومات قيمة عن غامبيا لاسيما حول الشخصيات السياسية في البلاد، وكذلك البحث المعنون (What Does the Militariat' Do When it Rules, Military Regimes, The Gambia, Sierra Leone and Liberia) للمؤلف Kandeh. Jimmy D، اذ تطرق هذا البحث عن الانظمة العسكرية في افريقيا عامة وغامبيا خاصة، فضلا عن الكثير من المصادر الاخرى التي تناولت الاحداث في طي الدراسة.

المبحث الاول : الاوضاع السياسية وأسباب الانقلاب عام 1994

اولا-الاوضاع السياسية لجمهورية غامبيا قبل انقلاب عام 1994:

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية صعود الحركات القومية والتحررية في افريقيا ولاسيما في المستعمرات البريطانية التي كانت تسعى الى نيل استقلالها، وجاءت تلك الحركات متماشية مع رغبة الحكومة البريطانية في التخلص من الاراضي الافريقية غير المربحة لهم، وبالفعل حدث ذلك على وفق اتباع سياسة استراتيجية الا وهي السماح للمستعمرات الافريقية بعامة وغامبيا بخاصة بتأسيس احزاب سياسية لهم **(كرحوت،2025، ص191)**، واعطيت لهم الحرية بالعمل السياسي بشكل محدود وتحت مراقبة بريطانيا؛ اذ عدت الحكومة البريطانية غامبيا بلداً صغيراً وفقيراً وغير مؤهل للاستقلال لذلك قررت اعطاء حكم ذاتي لها وان تكون التنمية الاقتصادية والسياسة والتمثيل الخارجي وعملية الدفاع تحت سلطة الحكومة البريطانية. لكن بعد سقوط حكومة حزب العمال في بريطانيا عام 1951 **(Perfect & Hughes,2008,p.50)** عدل ذلك المقترح من قبل حزب المحافظين عام 1955 بإعطاء حكم ذاتي بصلاحيات محدودة **(كرحوت،2025،ص192)**.

عارضت القوى السياسية في غامبيا سياسة بريطانيا، وتمثلت تلك المعارضة بالنقابة العمالية الغامبية **(تعود جذور الحركة النقابية في غامبيا الى منتصف القرن التاسع عشر عندما تأسست عدة جمعيات حرفية في العاصمة، وكانت في المقام الاول جمعيات خيرية، ولم يسجل اي اضراب موثوق الا في عام 1921 من قبل جمعية النجارين اذ تضمنت اول نقابة للعمال عام 1929 التي اسسها ان سمول وبعدها تأسست عدة نقابات. للمزيد يراجع (Isa, 2017,pp.113-115))** التي استطاعت ان تجمع العمال وتهيئة السكان في غامبيا مستخدمة بذلك الصحف المحلية والدعوة الى انشاء رابطة وتعاونيات للمزارعين ونقابات اخرى لغرض توعيتهم بان يحكموا انفسهم بأنفسهم من خلال فكرة الحكم الذاتي لبلادهم **(Gorgui,2009,P.133)**. كانت هناك شكوك حول حصول غامبيا على الاستقلال بسبب صغر حجمها وقلة عدد سكانها ونتيجة لذلك اقترحت الحكومة البريطانية وبعض الناشطين السياسيين في غامبيا عدداً من البدائل للاستقلال؛ منها شراكة دائمة مع بريطانيا، الا ان تلك

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

الفكرة لم تحصل على مقبولية من قبل الغامبيين؛ ومن جهة اخرى ان بريطانيا التي رأت ان غامبيا تشكل عبئاً على ميزانيتها لم تكن متحمسة لها **(Samuel,1990,P.111)**، ومن البدائل الاخرى ايضاً توحيد غامبيا مع دولة سيراليون الا ان ذلك الخيار واجه معارضة شديدة من قبل سكان غامبيا؛ اذ لم يشعر السكان بان هناك تقاربا لا من الناحية الثقافية ولا اللغوية مع شعب سيراليون **(Hughes,1991,P.36)**، على اثر ذلك بدأ السكان من المثقفين والعمال والكسبة بتأسيس احزاب سياسية في غامبيا خلال مرحلة الستينيات من القرن العشرين، واول تلك الاحزاب السياسية هو الحزب الديمقراطي الغامبي **(وهو اول حزب سياسي تأسس في غامبيا عام 1951 وكان مؤسس ذلك الحزب هو جيه سي فاي، وكانت اهم الفئات الداعمة له هم الموظفين المدنيين والتجار وموظفي الشركات الخاصة، وشارك الحزب في عدة انتخابات منها عام 1954، وعام 1963 وكان للحزب الدور الفعال في العملية السياسية الغامبية. للمزيد يراجع (Perfect & Hughe, 2008,P.73))** والحزب الثاني هو حزب المؤتمر الاسلامي في غامبيا **(تأسس عام 1952 برئاسة اي ام غاربا جاهومبا وكان اهم الداعمين لذلك الحزب هم المسلمين، اذ كان الحزب يهدف الى الجمع بين النشاط السياسي والانتماء الديني وتقلد العديد من اعضاء ذلك الحزب وزارات عدة في الحكومة الغامبية. للمزيد يراجع (Isa,2017,P.178))**، والحزب الثالث هو حزب المتحد**(تأسس عام 1954 برئاسة بي اس نجي اذ حظي بدعم من الكاثوليك وبعض القبائل الغامبية وكان في الحزب العديد من النساء الغامبيات، شارك الحزب في الانتخابات وفاز فيها عام 1961. للمزيد يراجع(Senghor,1979,P.46))** والرابع الحزب الشعبي التقدمي **(تأسس عام 1959 برئاسة داودا جوارا وكان الحزب الرئيسي في غامبيا اذ شارك في العديد من الانتخابات وفاز فيها واصبح الحزب الحاكم منذ عام 1965 الى عام 1994. للمزيد يراجع(Manneh,2023,P.98))**

اذ برز الحزب الاخير برئاسة داودا جوارا **(ولد في منطقة بارا جالي عام 1924، كان من عائلة مزارعة في تلك المنطقة، تلقى جوارا تعليمه في منطقته ثم انتقل الى العاصمة لإكمال دراسته فيها، وحصل على منحة دراسية الى دولة غانا عام 1947، ثم سافر الى اسكتلندا للدراسة في جامعة غلاسكو وتخرج منها عام 1954 طبيباً بيطرياً، ثم رجع الى بلاد وشارك في العملية السياسية وفي صياغة الدستور واصبح رئيساً للبلاد من عام 1965 الى عام 1994، توفي عام 2019 (Perfect & Hughe, 2008,P.112))**، في غامبيا بشكل سريع استغل داودا جوارا زيادة نسبة حق الاقتراع ليشمل منطقة المحمية **(تأسست المحمية عام 1889 بسبب سياسة التوسع البريطاني على الاراضي النهرية لمستعمرة غامبيا، وكان مركزها باثورست التي تحولت تدريجاً بعد ذلك الى العاصمة بانجول، وبعد الصراع الفرنسي البريطاني عليها استقرت الادارة للحكومة البريطانية اذ وطدت بريطانيا ادارتها عليها عام 1901، وكان الافارقة في تلك المنطقة اشخاص محميين من قبل بريطانيا وليسوا رعايا بريطانيين، وبعد الاستقلال عام 1965 استبدل اسمها الى المقاطعات. للمزيد يراجع(Senghor,1979,P.66))**.

كانت لحزب الشعب التقدمي شعبية واسعة في غامبيا اذ استلم افراد ذلك الحزب عدد من مقاعد البرلمان الغامبي بعد اجراء انتخابات عام 1962، وبعد تلك الانتخابات منحت غامبيا الحكم الذاتي عام 1963 ، ثم حققت غامبيا استقلالها كملكية دستورية داخل الكومنولث البريطاني

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

في 18 شباط عام 1965 **(Ukpe,2024,P.275)**، ومنذ الاستقلال شهدت البلاد إصلاحات دستورية وادارية واقتصادية اذ شكلت العوامل الداخلية والخارجية تغييراً جوهرياً للبلاد اذ طلبت الاحزاب السياسية من حكومة جوارا تقديم خدمات عامة وفعالة لاسيما في مجال القطاع الخاص، لكن المشهد السياسي في غامبيا لم يكن مستقراً بسبب سوء الادارة الحاكمة من جهة وسياسة المعارضة من قبل الاحزاب السياسية الاخرى من جهة ثانية **(Kandeh,1996,P.122)**.على الرغم من وجود تعدد في الاحزاب السياسية في غامبيا وكما وصفها البعض بأنها دولة ديمقراطية الا ان داودا جوارا بسبب خوفه من المعارضة السياسية استغل مزايا منصبه كرئيس للدولة من خلال استمالة بعض الزعماء المحليين في غامبيا في بداية حكمة عام ١٩٦٦، لغرض اقناع الناخبين بدعم حزب الشعب التقدمي مع استخدام مؤسسات الدولة ومواردها في الحملات السياسية الخاصة بذلك الحزب الحاكم **(Mendy,2025,P.27)** ونتيجة لذلك يرى اغلب الباحثين ان الرئيس داودا جوارا فشل في تهيئة بيئة تنافس عادلة للأحزاب المنافسة والمعارضة سياسياً، اذ استخدم رئيس غامبيا موارد الدولة لغرض اضعاف تلك الاحزاب والحاق الضرر بها قدر الامكان، وعلى الرغم من ذلك استطاع داودا جوارا من اجراء استفتاء شعبي لغرض اعلان الجمهورية، وبالفعل حصلت غامبيا على استقلالها الكامل من خلال اعلان الجمهورية في ٢٤ نيسان عام 1970 (**عبيد،2025،ص647**).

ثانيا- اسباب انقلاب عام 1994:

أ- سيطرة الحزب الواحد في البلاد: على الرغم من انتشار الاحزاب السياسية في غامبيا بعد الاستقلال الا ان حزب الشعب التقدمي برئاسة داودا جوارا تمكن من السيطرة والهيمنة على الوضع السياسي في غامبيا والدليل على ذلك ان الانتخابات العديدة التي جرت في البلاد منذ عام 1965 الى عام 1994 لم يخسر الحزب الحاكم فيها على الرغم من المعارضة الشديدة لهُ **(Radelet,1992,P.196)**، اذا اصبحت غامبيا في افريقيا مثالاً على الديمقراطي والسبب في ذلك يعود الى النظام الرئاسي القوي الذي كان يدعم الرئيس جوارا وحزبه بشكل كبير، على الرغم من عقد عدة تحالفات سياسية وتجمعات حزبية لغرض الفوز في احدى الانتخابات الغامبية الا انه كان من المستحيل عليهم كسر احتكار حزب الشعب التقدمي للسلطة**(Schraeder,1994,P.70)**. اعترضت الاحزاب السياسية في غامبيا على نتائج الانتخابات، اذ وجدت تلك الاحزاب السياسية بان أعضاء الحزب الحاكم خلال الانتخابات كانوا يجلبون موظفي الدول المجاورة للمشاركة في عملية الانتخابات لصالحهم نظراً لتشابه شعوبها شكلياً **(Omasangwa& Taro,2021,P.3)**؛ اذ وجدت اللجنة المختصة على الاشراف على الانتخابات بان سجل الناخبين يحتوي على اسماء ناخبين متوفين منذ زمن طويل واخرين كانوا مهاجرين وذلك ان دل على شيء فانه يدل على افتقار الحكومة الى قاعدة الدعم اللازم لتبرير شرعيتها**(Camara,1982,P.28)** في تلك الظروف قد تبدو الانتخابات حرة يوم الاقتراع لكنها كانت بعيدة كل البعد عن النزاهة **(Omasangwa& Taro,2021,P.7)** بل والاكثر من ذلك اتهم جوارا بشراء الاصوات وغيرها من العمليات الاحتيالية اذ استغل الحزب الحاكم صورته كحكومة مستقرة وديمقراطية ذات سجل حافل بأحترام حقوق الانسان، اذ عدة غامبيا في عهد الرئيس جوارا منارة لحقوق الانسان والحكم العادل وتم الاعتراف بجوارا دولياً كأبرز الشخصيات الافريقية والمدافعين عن حقوق الانسان وفي ذلك السياق استخدم جوارا الكومنولث

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

كمنصة فعالة لقضايا حقوق الانسان **(Ozer,2019,P.205)** ومن منظور اقليمي لعب جوارا دوراً رائداً في صياغة المعاهدات الاقليمية الرئيسية لحقوق الانسان والمعروف باسم ميثاق بانجول نسبة الى العاصمة الغامبية، ونتيجة لتلك السياسة التي اتبعها جوارا وحزبه الحاكم اختيرت غامبيا على الرغم من مساحتها الصغيرة لاستضافة امانه اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب عام 1970 **(Albayrak& Ozer,2018,P.308)**.

على الرغم من تلك الاعترافات الدولية بالرئيس جوارا والسياسة الدولية التي كان يتبعها الا ان جوارا تجاهل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب الغامبي وقد وانتهكت حكومته بشكل خطير حقوق الشعب في قطاعي التعليم والرعاية الصحية (**Record Contemporain D'afrique, 1983,P.719)** فكانت نسبة ٦٥% من الاطفال في سن الدراسة لم يكن لهم امكانية الوصول الى التعليم الرسمي، ولم تكن هناك جامعة واحدة في البلاد خلال المدة 1970-1980، وفي قطاع الصحة فقد ازدادت نسبة الوفيات بسبب الاهمال الصحي وعدم توفير المستلزمات الضرورية الاساسية في المراكز الصحية، كما ان ٤٠% من السكان لم يحصلوا على مياه شرب آمنة (**Isa,2017,P.121)** وعلى الرغم من تلك النقائض كان الشعب الغامبي متسامحاً على نحو عام مع الحكومة والحزب الحاكم لكن الحكومة من دون جدوى استمرت في تجاهل الشعب ولم تبذل جهداً يذكر لتوفير الاحتياجات الاجتماعية واقتصادية والتنموية الاساسية التي يحتاجها السكان **(Gorgui,2009,P.143)**، عد النظام السياسي والاقتصادي في جمهورية غامبيا كانه قصية نجاح لكن في الواقع كان نظاماً هشاً سيطرت عليه نخبة صغيرة احتكرت النظام لمصلحتها الخاصة دون مراعاة الشعب الغامبي**(عبد، 2022،ص284).**

ب- دور المحسوبية في حكومة الحزب الواحد: يمكن القول ان سيطرت حزب الشعب التقدمي لأكثر من 29 عاماً قد اسفر عن نظام المحسوبية والعرقية من خلال مجموعات من الروابط الشخصية وشبكات المحسوبية **(Record Contemporain D'afrique,1983,P.722)**، وقد ذكر المؤرخ جيمي كانديه ذلك بقوله **"ان غامبيا بدأت وكأنها مثال للهدوء الداخلي والاستقرار السياسي في افريقيا الا ان هذا الاستقرار كان يخفي نظاماً سياسياً فاسداً غارقاً في المحسوبية والفساد والواسطة"(Kandeh, 1996,P.319)**

وتجدر الاشارة الى ان النخب السياسية والاجتماعية في جمهورية غامبيا خلال مرحلة حكم داودا جوارا 1965-1994 قد استخدمت الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والاستقرار في البلاد كغطاء لاستغلالها لشبكات المحسوبية اذ كوفئ الولاء للرئيس والحزب الحاكم بسخاء من خلال الوصول الى موارد الدولة المتنوعة واصبح كبار حزب الشعب التقدمي الغامبي المستفيدين الرئيسيين من خدمات الدولة في قطاعي العام والخاص**(Samuel,1990,P.119)**، وقد اشار المؤرخ جون وايزمان بان وزراء ونواب بارزون في الحزب الشعبي التقدمي عملوا على عدم دفع الضرائب والرسوم على مدار مدة طويلة، فضلاً عن ذلك عدم سداد القروض الحكومية المترتبة عليهم وترتب عليهم ايضاً مخالفات خطيرة تتعلق بتخصيص قطع الاراضي القيمة في العاصمة بانجول وعدم اتباع اللوائح القانونية الخاصة بذلك **(Kandeh,1996,P.322)** وعدة المحسوبية والمحاباة من الممارسات الشائعة في غامبيا خلال عهد الرئيس داودا جوارا ولم تتردد النخب السياسية في الحزب الحاكم في استخدام علاقاتها الشخصية مع موظفي الدولة لغرض الحصول على امتيازات غير مستحقة لهم **(Schraeder,1994,P.78)**، على الرغم من

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

التدهور الاقتصادي الشائع في غامبيا الا انه هناك مبالغ طائلة كانت تدفع نفقات للسفر لأعضاء الحكومة في رحلاتهم الخارجية، فضلاً عن ذلك كان هناك عدد كبير من الأسماء الوهمية بين الموظفين المتقاعدين **(Schraeder,1994,P.75)** ويمكن القول بان حزب الشعب التقدمي الذي كان يحكم البلاد قد استخدم شبكات المحسوبية في عملهم اذ قام الرئيس جوارا خلال حكمة 1965-1994 باحتكار السلطة والموارد الخاصة بالشعب وتوزيعها على المقربين له **(Parfitt,1995,P.63)**.

جـ- التدهور الاقتصادي قبل عملية الانقلاب: في منتصف الثمانينات من القرن الماضي عانت معظم الدول الافريقية من التدهور الاقتصادي بما فيها اقتصاد جمهورية غامبيا اذ تعرضت لازمات اقتصادية كبيرة والسبب في ذلك يعود جزئياً الى التدهور والركود الاقتصادي العالمي والجفاف الذي ضرب منطقة غرب افريقيا**(Kandeh,1996,P.341)** ونتيجة للتدهور الاقتصادي في غامبيا اطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشروع تحت عنوان التكيف الهيكلي **(يقصد به تطور الاوضاع الاقتصادية للبلدان النامية وعدة تلك السياسة مصدرها الليبرالية وكان الهدف منها تقليل العجز الذي يصيب الموازنة والسيطرة على التضخم في تلك البلدان. للمزيد يراجع(Harsch,1993,P.76))** وعلى الرغم من ذلك المشروع الا انه لم يساهم الا قليلاً في تحسين الاوضاع الاقتصادية في جمهورية غامبيا، اذ انخفض سعر الفول السوداني وهو من الصادرات الرئيسية للبلاد، كما ان ميزانية الدولة قد اثقلت بسبب زيادة الانفاق الحكومي الامر الذي ادى الى عجز مالي كبير في البلاد **(Parfitt,1995,P.71)** فقد ازداد التضخم من جهة وانخفضت قيمة العملة من جهة اخرى الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على الواردات بينما قللت من قدرة الصادرات ذلك كلة ادى الى زيادة الديون الخارجية للبلاد **(Senghor,1979,P.51)** اذ بلغت الديون المترتبة على غامبيا عام 1981 نحو 113% من الناتج المحلي الاجمالي ومن اجل حل تلك المشاكل استدعى صندوق النقد الدولي الى غامبيا، اذ وضع الصندوق برنامج يعرف باسم برنامج الانعاش اقتصادي، ووضع ذلك صندوق جملة من الأهداف، منها تقليص الانفاق الحكومي وكذلك بيع عدد من المصانع الحكومية الى القطاع الخاص **(Mendy,2025,P.29)**. ولغرض معالجة تلك الازمة وقعت الحكومة في مشكلة اخرى اذ قامت بتقليص عدد موظفين الخدمة المدنية من 16,332 الى 13,257 موظفاً ذلك الاجراء ادى الى تجميد رواتب القطاع الحكومي الامر الذي ادى الى انخفاض قيمة العملة الوطنية الغامبية بنسبة 120% خلال ستة اشهر في برنامج الانعاش الاقتصادي **(Samuel,1990,P.122)** ونتج عن ذلك التدهور الاقتصادي أضرار كبيرة لسكان المدن في غامبيا بسبب تسريح موظفي الخدمة المدنية وارتفاع اسعار السلع الاساسية نتيجة لمرحلة التكيف الاقتصادي، كما فشلت الحكومة في معالجة الفقر في المناطق الريفية والقرى الاخرى اذ قامت الحكومة بإحالة رعايا هؤلاء الاشخاص الى منظمات غير حكومية لم تستطع فعل الكثير لتخفيف معاناتهم **(Baker& Edmonds,2004,P.191)** فكان السكان يعتمدون على نظام الدعم المتبادل والمعروف باسم **"رابطة الاهل والاصدقاء"** اذ كانوا يعيشون على المساعدات والاعانات الخارجية ايضاً **(Cooke&Hughes,1997,P.99)**.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

ومن الناحية الاجتماعية كانت البنية التحتية في جمهورية غامبيا في حاله يرثى لها فكان هناك مستشفيان فقط في البلاد وضيعود تاريخ تأسيسهما الى الحقبة الاستعمارية البريطانية، فضلاً عن ذلك لم يكن في غامبيا سوى عدد قليل من المدارس الثانوية الامر الذي ادى الى حدوث تخلف تام في القرى الغامبية **(Albayrak&Ozer,2018,P.328)**. ويمكن القول ان برنامج التكيف الهيكلي في جمهورية غامبيا قد شكل سلباً على الحكومة والشعب لان تنفيذه بشكل صحيح كان يتطلب تحقيق اجراءات ضرورية عجزت الحكومة الغامبية على تنفيذها **(Cooke&Hughes,1997,P.101)** ومن جهة اخرى على الرغم من اهتمام الحكومة وتركيزها بشكل كبير على تطوير الطرق وتعبيدها الا انها لم تنجح الا في تحسين عدد قليل من الطرق في العاصمة بانجول وبشكل طفيف اذ كانت الحكومة مقيدة بسبب النقص الحاد في المعدات والآلات فضلاً عن غياب العمالة الماهرة الخاصة ببناء الطرق وصيانتها**(Baker& Edmonds,2004,P.192)**.

د-الفساد الوزاري والاختلاس المالي قبل الانقلاب عام 1994 : على الرغم من تلك العوامل التي ادت الى حدوث الانقلاب الا ان هناك سببا اخر ايضاً وهو فساد وزراء حكومة جوارا وموظفيها وكانت اكثر المزاعم انتشاراً في جمهورية غامبيا هي التي لاحقت الوزير سانا بايرو ساباللي **(ولد عام 1965 في منطقة بريكاما وهو من قبيلة الفولاني الافريقية اكمل دراسته في مدينته ثم التحق بالجيش الوطني الغامبي تدرج في المناصب العسكرية اذ وصل الى رتبة نقيب، اشترك في انقلاب عام 1994 وبعد سنة من الانقلاب استطاع القائد يحيى جامع تلفيق تهمة لغرض التخلص منه وسجنه لمده سبعة سنوات ثم غادر البلاد عام 2004. للمزيد يراجع(Perfect & Hughes,2008,P.194))** اذ اتهم من لدن الفلاحين باختلاس اموال طائلة والسيطرة على مساحات زراعية كبيرة لمصلحته كونه وزيراً للزراعة وعلى الرغم من تقديم جميع الادلة القانونية التي تدينه الا ان قاضي المحكمة قام بتبرئته من الفساد فضلاً عن ذلك قام الرئيس جوارا بترقيته، لذلك بدء الغامبيون يدركون ان جوارا يعد رجلاً سيء السمعة **(Parfitt,1995,P.78)**. اما القضية الثانية هي تورط العديد من مديري اتحاد غامبيا التعاوني بالفساد اذ قامت المحكمة على اجبارهم بالتوقف عن العمل، وبدلاً من الحكم عليهم سعى الرئيس جوارا الى الطعن في حكم التوقف عن العمل واصدر قرار تضمن اجراء تحقيق في حسابات الاتحاد، وبعد ان صدر التقرير النهائي قابل الرئيس المدراء المتورطين وقدم توصيات لهم لذلك اخذ المحكمة بالطعن وقامت الحكومة بإرجاعهم الى العمل الامر الذي ادى الى ازدياد استياء الشعب ضد الحكومة القائمة آنذاك **(Cooke&Hughes,1997,P.102)** وقد برر الرئيس جوارا موقفة قائلاً **" في كل حكومة يظهر الفساد بين الحين والاخر في حالتنا كانت هناك مزاعم باختلاس الاموال داخل حكومتنا وقد قبلنا تحقيقاً قضائياً وقدم لنا تقريراً قبل اسابيع وسوف نتخذ الاجراء اللازم بذلك" (Gorgu,2009,P.194)**. وقد سأل الرئيس جوارا في احدى اللقاءات الاعلامية حول موضوع عدم معاقبة الفاسدين في حكومته فأجاب قائلاً: **" اذ كنا نلتزم بسيادة القانون، فليس من حق الرئيس ان يسمع كل انواع الامور ثم يذهب ويقبض على هذا الشخص، ويزج به في السجن او يعتدي عليه، لان الامر معقد اما في حال كان الامر واضحاً،**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

فيمكن تسليمهم الى الشرطة ليتم التعامل معهم وفق القانون" (Bah,2010,P.26) وعلى الرغم من قيام الحكومة الغامبية من تأسيس مؤسسة ادارة واسترداد الاموال التي كانت تهدف الى محاولة ارجاع القروض المالية الكبيرة من الشخصيات الحكومية البارزة الذين لم يرغبوا في تسديدها، الا ان جهود تلك المؤسسة في ارجاع القروض لم تكن ناجحة الى حد كبير **(Touray,2000,P.36)**؛ انتشر الفساد في الحكومة وفي البلاد الامر الذي عجز جوارا في معالجته، ولم يلمس المواطن الغامبي العادي أي فوائد من سياسة الحزب الحاكم الامر الذي ادى الى انهيار شرعية النظام بسبب المحسوبية والفساد والفشل الاقتصادي(**Saine,1996,P.101**).

ج- استياء المؤسسة العسكرية في حكومة داودا جوارا : من المفيد الاشارة اليه ان جمهورية غامبيا في عام 1981 لم يكن لديها جيش وطني وذلك بسبب عدم توفير المستلزمات العسكرية له، لكن كانت هناك قوة من الشرطة المحلية التي تأسست بعد الاستقلال عام 1965**(Touray,2000,P.39)** وكانت مسؤولية امن البلاد موكلة الى القوة الميدانية وهي وحدة شبه عسكرية تابعة الى الشرطة ويبلغ عددها حوالي (500) شرطي وفي 30 تموز عام 1981 قام احد قادة الشرطة كوكوي سامبا سانيانغ **(ولد عام 1952 في قرية واسادو اكمل دراسته في منطقته دخل المؤسسة العسكرية استطاع مع مجموعة من المعارضين للحكومة الغامبية القيام بعملية انقلاب عام 1981 الا ان تدخل السنغال تمكن من افشال ذلك الانقلاب واعادة الشرعية للحكومة آنذاك توفي عام 2013. للمزيد يراجع(Saine,2008,P.454))** بمحاولة انقلاب عسكرية على نظام الحزب الحاكم برئاسة داودا جوارا الا ان تلك المحاولة فشلت بسبب تدخل القوات السنغالية بموجب اتفاقية دفاعية موقعة سابقاً بين البلدين، اذ طلب الرئيس جوارا المساعدة العسكرية من الحكومة السنغالية لان الرئيس كان موجودا في بريطانيا لغرض حضور حفل زفاف الامير تشارلز ولي العهد البريطاني**(Gorgui,2009,P.182).**

تمكن الانقلابيون من السيطرة على مستودع الاسلحة في العاصمة بانجول وقاموا بإطلاق سراح المساجين المتمردين من سجن مايل المركزي، وحدث اشتباك كبير بين الانقلابيين والقوات السنغالية استمر اربعة ايام وقع خلاله عدد كبير من القتلى من الطرفين، اذ شنَّ الانقلابيون حملة نهب كبيرة على المدن شملت عدد من الوزارات والشركات والمتاجر الأخرى، بالمقابل تمكنت القوات السنغالية من السيطرة على الاوضاع الامر الذي دفع قائد الانقلاب كوكوي ومجموعة صغيرة من المتمردين للهروب الى غينيا بيساو بينما القي القبض على اخرين واحتجزوا هناك **(Perfect&Hughes,2008,P.41)**، وبعد ذلك قامت الحكومة الغامبية في عام 1985، بإصدار قانون تضمن انشاء القوات المسلحة الغامبية لغرض سد الفراغ الأمني، وفي الوقت نفسه وكجزء من الترتيبات العسكرية انشأت جمهورية غامبيا قوات الدرك(وهو نظام فرنسي للشرطة العسكرية المسلحة) وكان من المقرر ان يتولى تنظيم وتدريب الجيش قوات من السنغاليين المتمركزة في غامبيا **(Harsch,1993,P.81)**، واصبح من واجبات قوات الدرك الغامبية توفير الامن للرئيس وكبار الشخصيات والمنشأة الحكومية وخلال المدة 1985-1992، كانت قوات الدرك الغامبية تحت سيطرة القوات

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

السنغالية في العاصمة بانجول، كما انشئ اتحاد بينهم تضمن تأسيس كتائب عسكرية من البلدين **(Albayrak& Ozer,2018,P.330)**.

في شهر اب عام 1991، سحبت القوات السنغالية قواتها فجأة من جمهورية غامبيا منهية بذلك الاتحاد المشترك بين البلدين؛ وفي عام 1992 سارعت غامبيا الى اعادة تنظيم القوات الامنية وكجزء من تلك العملية اسندت قيادة الجيش الى ضابط غامبي شاب يدعى مابا جواب **(Saine,1996,P.107)** ونظراً لصغر سنه نسبياً قررت الحكومة الغامبية الاستعانة بمجموعة التدريب والمساعدة التابعة للجيش النيجيري (NATAG) بقيادة العقيد ابو بكر دادا لتولي قيادة الجيش واعادة تنظيمه اذ اوصى الاخير بحل قوات الدرك الغامبية لأنه وجد ان وجودها لا يتماشى مع النظام البريطاني التقليدي الذي اعتادت علية كل من غامبيا ونيجيريا **(Bah,2010,P.32)**، امتثلت الحكومة الغامبية لذلك عملت على تشكيل مجموعة الدعم التكتيكي ضمن قوة شرطة غامبيا ونقل قسم من قوات الدرك الى الجيش الغامبي ليصبح بذلك وحدة الشرطة العسكرية التابعة الى الجيش، وتولى قيادة تلك الوحدة الملازم يحيى جامع (**ولد عام 1965 في مدينة كانيلاي من عائلة مسلمة تعمل في الزراعة، اكمل تعليمه الابتدائي فيها، ثم انضم الى الدرك الوطني عام 1984، نقل الى الجيش برتبة ملازم ثانٍ عام 1989، ثم قاد عملية الانقلاب في غامبيا عام 1994 ونجح في ذلك وشكل المجلس العسكري في البلاد، وحكم غامبيا من 1994 الى عام 2016 ثم نفي خارج البلاد الى يومنا هذا. للمزيد يراجع (Perfect & Hughes,2008,P.109)**).

بدأت المشاكل والاستياء يظهر في الجيش الغامبي ؛ اذ اشتكى العديد من الجنود من سوء معاملتهم كدرجة ثانية مقارنة بالجنود النيجيريين الذين كانوا في بعض الاحيان اقل كفاءة منهم في التدريب، كما عانى الملازمون الصغار بقيادة يحيى جامع من احباطات شخصية بسبب عدم صرف مكافأتهم مقابل دورهم في حفظ السلام في ليبيريا بحسب الاتفاقية العسكرية التي عقدت بين الدول الافريقية سابقاً **(عبدالله وصالح،2018،ص299)** ، فضلاً عن ذلك نشأ استياء بين البعض من الضباط الصغار الذين رأوا بأن فرص ترقيتهم اصبحت محدودة بسبب تعيين الضباط النيجيريين في المناصب العليا والبالغ عددهم حوالي 60 ضابطاً، ويبدو ان مشاعر الحرمان لدى العسكريين الغامبيين كانت منتشرة على نطاق واسع داخل الجيش **(Touray,2000,P.42)**، ومن جهة اخرى لم يمكن حصر الاستياء فقط من القادة النيجيريين او القوات السنغالية وانما كان هناك صراع داخلي بين اصحاب الرتب الدنيا في الجيش الغامبي مع كبار الضباط الذين شعروا بأن الضباط الكبار كانوا لا يضعون مصالح الضباط الصغار في الحسبان **(Saine,2008,P.459)** وذكر احد الضباط قائلاً: **"كان مصيرنا نحن الذين تجاوزنا رتباً محترمة لم يكن ضباطنا الغامبيون يهتمون بمصالحنا، كانوا مهتمين بالسيارات الفاخرة ويلاحقون النساء الجميلات في انحاء المدينة، ولم يكن لديهم ادنى فكرة عما يجري في المعسكرات او عن احوال الجنود" (Baker,2004,P.198).**

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

المبحث الثاني – مجريات عملية الانقلاب عام 1994

في يوم 21 تموز عام 1994، وهو اليوم الذي كان من المقرر ان يعود فيه الرئيس داودا جوارا من بريطانيا بعد قضاء اجازته السنوية، تم اختيار ذلك اليوم لتنفيذ عملية الانقلاب المخطط لها في المطار فور وصول الرئيس الى غامبيا، الا ان معلومات خطة الانقلاب تسربت الى قوات الحرس الغامبي **(Naocha,2015,P.86)** وكان يحيى جامع ضمن مجموعة الضباط الذين ارسلوا لاستقبال الرئيس في المطار، واستناداً على تلك المعلومات قامت الشرطة الخاصة بالرئيس بتجريد اسلحة الضباط امام الناس، وفي احدى المقابلات الشخصية مع منفذ الانقلاب يحيى جامع قال: **"تعرضنا للإهانة علناً وتم تفتيشنا امام الملأ وفتش جميع الجنود وكان ذلك بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير جردت من سلاحي رغم انني عادة ما اكون مسلحاً ولكن في ذلك اليوم جردت منه دون سبب واضح" (Wiseman,1998,p.213).**

تأسيسا على ذلك قرر اربعة ضباط كبار من الجيش الغامبي وهم الملازم يحيى جامع والملازم سابالي والملازم ادوارد سينغاني والملازم ساديبو حيدرة مع عدد من الجنود تنفيذ عملية الانقلاب في يوم 22 تموز عام 1994، على الرئيس داودا جوارا وبالفعل قاموا بالاستيلاء على مقاليد الحكم دون اي مقاومة تذكر **(Ukpe,2024,P.275)** ؛ اذ سيطر الانقلابيون على منشآت رئيسية بما في ذلك المطار ومحطة الإذاعة، ثم زحفوا الى المراكز الحكومية في العاصمة بانجول، وبالمصادفة كانت هناك سفينة حربية امريكية موجودة في الموانئ الغامبية وهي سفينة **"الامور كاونتي"** لغرض اجراء تدريبات مشتركة مع الجيش الوطني الغامبي البالغ عدده نحو 800 عسكري في عام 1994**(Wiseman,1996,P.918)** وكان الرئيس داودا جوارا وبعض الوزراء حاضرين هناك، وعندما توجه الانقلابيون برئاسة الملازم سابالي الى تلك السفينة طلب الرئيس جوارا من الانقلابيون العسكريون الرجوع الى ثكناتهم العسكرية الا انهم رفضوا ذلك النداء، بعد ذلك طلب الرئيس جوارا المساعدة من مشاة الحربية الامريكية لغرض سحق الانقلابيين الا ان قائد المشاة رفض التدخل المباشر **(Naocha,2015,P.89)** لكن سمح بنقل جوارا ووزرائه الى بر الامان دون تسليمهم الى الانقلابيين، وبالفعل تم نقلهم الى جمهورية السنغال ثم توجه الرئيس جوارا الى بريطانيا بعد ذلك **(Wiseman,1996,P.920).**

تم الاستيلاء على السلطة من دون اراقة الدماء ففي مساء يوم 22 تموز عام 1994، اعلنت اذاعة غامبيا ان الحكومة الغامبية اصبحت تحت سيطرة المجلس العسكري الحاكم(**وهو الاسم الذي تبنته مجموعة من الانقلابيين في غامبيا عام 1994، ضد الرئيس داودا جوارا وكان سبب تأسيسه بحسب قولهم هو سبب الفساد المستشري والحكم غير الديمقراطي استمر بالحكم لمدة سنتين بعدها تم اجراء الانتخابات تشكيل حكومة مدنية. للمزيد يراجع.**

(Perfect & Hughes,2008,P.7))، ومن المفيد الاشارة اليه ان في بداية الانقلاب لم يكن هناك اي قائد محدد له، لكن بعد ساعات معدودة من ذلك الانقلاب الناجح اعلن عن الملازم يحيى جامع اقدم الضباط بين مديري الانقلاب قائداً لهم ورئيساً للمجلس العسكري الحاكم المؤقت، والملازم سابالي اصبح نائب القائد **(Omotosho,2025,P.112)**.

ومن مبررات عدم حدوث اي اراقة للدماء او اشتباك عنيف مع الانقلابيين عكس محاولة انقلاب عام 1981، هو عدم تدخل القوات السنغالية لدعم نظام الرئيس جوارا اذ كان لانهيار الاتحاد السنغالي الغامبي عام 1992 ، اثره في نجاح الانقلاب فقد شعر الغامبيون المدنيين اتجاه الانقلاب

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

بالارتياح بسبب عدم وقوع قتلى منهم (**Wiseman,1996,P.920**). في يوم 23 تموز عام 1994، تم اعتقال عدد كبير من موظفي الخدمة المدنية وقاموا بوضعهم في شاحنات عسكرية وطيف بهم في انحاء المدينة لغرض اذلالهم ثم اقتيدوا الى السجن واحتجزوا في اماكن اخرى من دون اي اجراءات قانونية اتخذت بحقهم (**Hartmann,2017,P.97**)، وكان بعض اعضاء المجلس العسكري الحاكم لاسيما نائب رئيس المجلس العسكري سابالي قام بالذهاب الى السجن وعذب بعض القادة العسكريين كما قام باعتقال كبار ضباط الامن وحجزهم في الجناح الامني سيء السمعة في سجن مايل العسكري ولم يعرض أولئك على اي محكمة للموافقة على اعتقالهم (**Sain& Siss,2013,P.150**)، وذكر يحيى جامع **"ان المجلس العسكري تعهد بإعادة تنظيم القوات المسلحة وبمكافحة الفساد المستشري والبيروقراطية المتردية والتدهور الاقتصادي، كما وعد المجلس بتحويل المجتمع الغامبي تحولاً جذرياً"** وكان موضوع سيادة القانون في البلاد من بين الوعود التي قطعها المجلس العسكري وعليه تنفيذها(**Omotosho,2025,P.123**). بعد ذلك اصدر المجلس العسكري الحاكم في غامبيا عام 1994، عدة مراسيم اولها تعليق العمل بالدستور وذلك يدل على ايقاف العمل بالبرلمان وكذلك النظام الرئاسي (**Nabaneh,2019,P.165**)، وتجدر الاشارة ان نظام الحكم في غامبيا قبل الانقلاب على الرغم من سيطرة الحزب الواحد الا انها كانت تعد كدولة ونموذج يحتذى به في افريقيا، بفضل نظامها التعددي الحزبي المستمر واحترامها للديمقراطية، الا ان الجانب السلبي الذي حصل في غامبيا عام 1994، ان رياح الانقلاب حولت نظام الحكم التعددي الى الحكم العسكري (**Wiseman,1998,P.219**).ويمكن ان نلخص نجاح الانقلاب في غامبيا الى عدة اسباب اهمها قلة المقاومة سواء من الداخل او الخارج، والسبب الثاني ان الانقلاب لاقى ترحيباً حاراً من بعض السكان بمن فيهم مؤيدي حزب الشعب التقدمي، وسبب الترحيب هو استمرار الحكومة بسوء الادارة والاتهامات الكبيرة لفساد اعضاء الحكومة اذ كان اغلب الشعب الغامبي ينتظرون بفارغ الصبر لغرض وضع حد لتلك الممارسات الخاطئة (**Wiseman,1996,P.921**)، اما السبب الثالث لنجاح الانقلاب هو التكتيك العسكري والخطط الاستراتيجية المحكمة التي نفذها المجلس العسكري في يوم 22 تموز عام 1994، اذ قام بتوزيع المسؤوليات على اعضاء المجموعة الرئيسة من الانقلابيين الامر الذي جعل الامر سهلاً عليهم (**Baker& Edmonds,2004,P.203**). قام رئيس المجلس العسكري يحيى جامع بألقاء عدة خطابات بعد الانقلاب، كان يسعى فيها لتبرير اعمال الجيش واقناع الجماهير الداخلية والخارجية بان النظام العسكري في غامبيا جدير بالدعم او على الاقل لا ينبغي معارضته، وذكر بان الجيش ضروري في غامبيا لغرض حماية المصالح الوطنية (**Wiseman,1996,P.921**) كما اصدر قرار يتضمن طرد جميع الضباط النيجيريين الموجودين في غامبيا وبرر ذلك قائلاً **"ان الانقلاب كان موجهاً ضدهم بقدر ما كان موجهاً ضد حكومة جوارا"** ومن مبررات الانقلاب الاخرى ذكر المجلس العسكري بانهم جنوداً مختلفين عن غيرهم (**Hartmann,2017,P.99**) الا ان في الواقع كانت تلك الادعاءات خاطئة فبعد عدة ايام من انقلاب عام 1994، قام يحيى جامع وعدد من الضباط الأنقلابيين باعدام ستة ضباط كبار في الجيش الغامبي دون الرجوع الى المحاكم المختصة، كما قام بقتل بعض الجنود ودفنهم في مقابر مجهولة، اثارت تلك الحادثة حالة من الرعب الشديد في صفوف الجيش (**Omotosho,2025,P.125**) والغريب من تصريحات

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

رئيس المجلس العسكري عندما سأل ذات مرة عن موقفه من الرئيس داودا جوارا في احدى اللقاءات اجاب **" نعلم جميعنا اننا مدينون له بوصول اسم غامبيا الى المستوى الدولي ونحن نحترمه وليس لدينا اي ضغينة تجاهه...وسنحتاج الى استشارته من حين الى اخر" (Wiseman,1996,P.921).**

المبحث الثالث- نتائج الانقلاب العسكري لعام 1994

وعد الرئيس يحيى جامع الشعب بعد انقلاب 1994، بترسيخ العدالة وتحقيق النزاهة والشفافية في حكومته، وقرر العمل على القضاء على الفساد المستشري في البلاد ودعا الغامبيين ووسائل الاعلام لمراقبة الثورة ونتائجها **(Nabaneh,2019,P.168)**، وفي 29 تموز 1994، اي بعد سبعة ايام من الانقلاب قام المجلس العسكري الحاكم بإصدار المرسوم المرقم (١) الذي تضمن حظر الاحزاب السياسية في غامبيا، ثم اصدر المرسوم رقم(4) في 4 اب 1994، الذي تضمن تعليق عمل جميع الاحزاب السياسية القائمة ثم حظر جميع الانشطة السياسية في البلاد **(National Democratic Institute For International Affairs,1995,P.4)**، كما قام المجلس العسكري في اب 1994 بإقالة زعماء محليين وموظفين حكوميين دون اي سبب يذكر وقاموا بتعيين اشخاص موالين لهم لذلك اعرب الغامبيين عن خيبة املهم لعدم تنفيذ يحيى جامع لوعده في تحقيق الشفافية والعدالة **(Sain& Siss,2013,P.155)**.بعد اشهر من عملية الانقلاب هيمن رئيس المجلس العسكري على الحياة السياسية والعسكرية في غامبيا من خلال حكمه وقراراته الاستبدادية، على عكس الرئيس السابق الذي لاقى اشادة بالتسامح تجاه المعارضة السياسية وانتقادات الاعلام، فضلاً عن ذلك اهتمامه بحقوق الانسان والحكم الديمقراطي واستقلال القضاء **(Mendy,2017,P.32)**، اذ شهد حكم يحيى جامع على غامبيا سلسلة من الانتهاكات لحقوق الانسان كالاعتقال والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والسجن والاقتضاء القسري والقتل وتكميم افواه الصحافة (**National Democratic Institute For International Affairs,1995,P.5).**

اما علاقة الرئيس يحيى جامع مع الخارج شهدت توترات كبيرة بينه وبين دول الكومنولث بسبب ما قام به اتجاه الاحزاب السياسية المعارضة وانتهاكاته لحقوق الانسان، والقيود التي فرضها المجلس العسكري على غامبيا، نتيجة لذلك قام مجلس الكومنولث بتعليق عضوية غامبيا(**Touray,2000,P. 41**) اذ لم يحظ الانقلاب بشعبية دولية وتم تعليق المساعدات الاقتصادية الامر الذي سبب ضائقة اقتصادية في البلاد، وقد اثر ذلك بشكل كبير على السياسة الخارجية للبلاد **(Darboe,2010,P.2)** اذ عد يحيى جامع نفسه مناصراً للوحدة الافريقية، ورأى ان تدخل الغرب في افريقيا اشارة لبقاء الاستعمار بصورة جديدة، مما أدى الى تدهور العلاقات الغامبية مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، لمدة من الزمن اذ يصفها يحيى بانها دول امبريالية لم يمكنه التعامل معهم **(Jing,2010,P.13)**، بدلاً من ذلك سعى الى توطيد علاقاته مع انظمة اخرى مثل نظام معمر القذافي في ليبيا وفيدل كاسترو في كوبا وتشافيز في فنزويلا وكذلك مع ايران **(Darboe,2010,P.3)**.اصبح الشعب الغامبي بعد الانقلاب يعاني ارتفاع اسعار السلع الاساسية بشكل حاد وبدأ الانقلاب الذي كان يحظى بشعبية واسعة يفقد شعبيته، كما زاد ايقاف المساعدات الدولية الى غامبيا الضغط على الحكومة الغامبية **(Jung,2013,P.120)** الامر الذي دفع المجلس العسكري للقيام بزيادة الاعتقالات وفرض

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

الرقابة على الصحافة، ومصادرة الممتلكات الخاصة دون اوامر قضائية الامر الذي زاد من غضب الشارع الغامبي، فضلاً عن ذلك صور يحيى جامع نفسه مدافعاً عن القضية الفلسطينية، ولم يتوقف ابداً عن انتقاده للغرب باعتقاده بانهم السبب في انتشار الارهاب في الشرق الاوسط **(Mehta,2019,P.143)**اظهر المجلس العسكري وجهاً اخر للنظام العسكري فعلى سبيل المثال كان نائب رئيس المجلس العسكري سابالي سيء السمعة في استعراضه للقوة اذ كان يسير بسيارته بسرعة كبيرة امام الجماهير لغرض ارهابهم **(Addae,2003,P.187)**، وكان اعضاء الحماية الخاصين بسابالي يطلقون النار عمداً على اطارات اي مركبة مدنية على الطريق اذا كانوا يعتقدون انها تعرقل موكب سابالي كما ان السكان كانوا يتعرضون للضرب ايضاً وكان عامة الناس عاجزين عن فعل اي شيء**(Darboe,2010,P.3).**

وتجدر الاشارة الى ان المجلس العسكري قمع جميع اشكال المظاهرات والاحتجاجات المدنية ففي نهاية عام 1994، خطط بعض انصار حزب الشعب التقدمي السابق لتنظيم مظاهرة امام السفارة الامريكية بسبب سوء الاوضاع في غامبيا، فتم اعتقالهم على الفور واحتجازهم في المقرات العسكرية، وتعرضوا للتعذيب الوحشي اذ فقد العديد من المعتقلين حياتهم خلال مدة قصيرة من احتجازهم، كما تم اعتقال مواطنين ابرياء بسبب تواجدهم فقط بالقرب من السفارة الامريكية فكانت تتم معاملتهم معاملة سيئة **(Touray,2000,P.45)**، ونتيجة لذلك قام يحيى جامع بأصدار حزمة من الاجراءات تهدف الى كسب تأييد الجنود اذا خصص لهم حوالي (80)الف دولار امريكي لتحسين مساكنهم وعائلاتهم، كما اعلن توفير القروض الميسرة للجنود وخصص لهم بعض الاراضي السكنية **(Jing,2010,P.16)**، فضلاً عن ذلك قام جامع بإقامة علاقة دبلوماسية مع تايوان وتقديراً لتلك العلاقة منحت تايوان قرضاً مالياً بقيمه ٣٥ مليون دولار امريكي للجيش الغامبي، كما منحت لهم تبرع بـ 500 طقم من الزي العسكري والمستلزمات الاخرى **(Sain& Siss,2013,P.161)**. على الرغم من التدهور الاقتصادي في البلاد الا ان رئيس المجلس العسكري يحيى جامع كان يعيش حياة باذخة اذ كان دائم التنقل بطائرات خاصة يجوب البلاد ذهاباً واياباً ومثال على ذلك كانت رحلته الى المغرب للاحتفال بزواجه من امرأة مغربية، اذ انتقل من العاصمة بانجول الى المغرب ثلاثة طائرات خاصة كانت مكتظة بالركاب لغرض اقامة الاحتفالات، الامر الذي اثقل كاهل الخزينة العامة **(Omasangwa,2021,P.45)**. بدأ يحيى جامع بالتخلص ممن يراهم منافسين له على السلطة، اذا بدأ بسابالي النائب المقرب منه وصديقه الاخر ساديبو حيدرة ففي عام 1995 القي القبض عليهم في القصر الرئاسي في العاصمة بانجول بتهمة ملفقة مفادها انهما وجها اسلحتهما نحو الرئيس يحيى جامع بنية قتلة، وتم سجنهم وتعذيبهم وبعد عدة اشهر توفي القائد ساديبو حيدرة وحكم على سابالي بالسجن تسع سنوات **(Harsch,1993,P.97)**، وتأسيساً على ذلك واجه المجلس العسكري الغامبي ضغوطاً داخلية وخارجية متزايدة، تضمنت تلك الضغوط استعادة المعايير الديمقراطية للبلاد وانهاء الحكم العسكري، في عام 1995، وضع المجلس العسكري جدولاً زمنياً مدته سنتان للانتقال للحكم المدني **(Omotosho,2025,P.146)** .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

اذ شكلت لجنة استشارية لمتابعة تنفيذ الخطوات التي اعلنت عليها الحكومة الغامبية، وفي عام 1996 رقى جامع نفسه الى رتبة عقيد في الجيش ثم تقاعد من القوات المسلحة وعاد الى الحياة المدنية لغرض الخوض في الانتخابات الرئاسية المقررة عام 1996، فاستخدم ابشع الوسائل من اجل منع الشخصيات الاخرى من منافسته اذ فاز في الانتخابات عام 1996 من خلال اقصاء منافسيه **(Ukpe,2024,P.294).**

الاستنتاجات

اولا- أن الحكومة حتى وإن كانت ديمقراطية الشكل، وتحترم حقوق الإنسان، وتتمتع بسمعة دولية طيبة، قد تفقد ثقة مواطنيها يحدث هذا إذا احتكرت السلطة والخطاب السياسي بيدها، وتغاضت عن الفساد، وعجزت عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لشعبها. في حالة غامبيا، أطيح بنظام حكم ديمقراطي راسخ، بقيادة رئيس يحظى باحترام محلي ودولي في يوم واحد على يد مجموعة من الضباط العسكريين الشباب الذين يفتقرون إلى فهم تعقيدات إدارة الدولة، اذ كان ذلك الانقلاب عاملاً لانهيار شرعية الحكومة، ويعود فقدان الشرعية إلى فشل الحكومة في مكافحة الفساد وضعف أدائها الاجتماعي والاقتصادي، وهي آثار تفاقمت بسبب تطبيق برامج التكيف الهيكلي الصارمة وعوامل خارجية إقليمية لاسيما السنغال.

ثانيا- أن وجود جيش ساخط في دولة ذات نظام مدني فاقد للمصداقية يُعدّ وصفة للمشاكل، فإن السياق السياسي الذي لا يملك فيه عامة الناس أي مصلحة في سياسات الطبقة المهيمنة يمنح الجيش ميزة حاسمة على الفصائل المدنية بفضل احتكاره لأدوات القمع، يُطيح الجيش بسهولة بالحكومات المدنية. ولأن غالبية الشعب قد أقصيت بالفعل عن السياسة، فإن الجيش لا يواجه معارضة تذكر عند إطاحته بالحكومات المنتخبة، وانما تدخله في السياسة قد يُرحّب به في البداية غالبية السكان، كما أن حالة الدولة التي لا تحظى بدعم شعبي واسع النطاق تُسهل على الجيش إزاحة النظام وإضفاء الشرعية على استيلائه على السلطة، من خلال تسليط الضوء على تجاوزات السياسيين المدنيين.

ثالثا- فقدان ثقة الشعب الغامبي بأن المسؤولين في السلطة يتسمون بعدم الشفافية والعدالة. فضلاً عن ذلك ضعف المعارضة السياسية يعد عاملاً مهماً أسهم في قدرة جوارا وحزبه على البقاء في السلطة، ويعود جزء من ذلك الضعف إلى العلاقة الوثيقة التي جمعت قادة المعارضة بجوارا وحزبه.

المصادر

1. عبد، عبد الخالق محمد.(2022). التعليم في افريقيا ودور الارساليات التبشيرية في ذلك، الجامعة المستنصرية ، مجلة كلية التربية، العدد 2.
2. عبيد، منى حسين.(2025). الانقلابات العسكرية في افريقيا النيجر انموذجاً،الجامعة المستنصرية، مجلة اداب المستنصرية، العدد 110.
3. عبدالله ، نغم اكرم.(2018). دور الايكواس في تسوية الصراعات غرب افريقيا ليبيريا انموذجاً، الجامعة المستنصرية، مجلة التربية الاسياسية، العدد 101.
4. كرحوت، لقاء عبد حمد.(2025). الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاحتلال البريطاني في غامبيا 1843-1973، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. مجلد32.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

1. Abd, Abdul Khaliq Muhammad. (2022). Education in Africa and the Role of Missionary Missions in It. Al-Mustansiriya University, Journal of the College of Education, Issue 2.
2. Ubaid, Mona Hussein. (2025). Military Coups in Africa: Niger as a Model. Al-Mustansiriya University, Journal of Arts, Issue 110.
3. Abdullah, Nagham Akram. (2018). The Role of ECOWAS in Resolving Conflicts in West Africa: Liberia as a Model. Al-Mustansiriya University, Journal of Basic Education, Issue 101.
4. Karhout, Liqaa Abdul Hamad. (2025). The Political, Economic, and Social Effects of the British Occupation in Gambia 1843-1973. Tikrit University Journal of Humanities, Volume 32.
5. Addae, Paul. (2003). Comprehensive Notes on West Africa Political and Constitutional Development for the Gambia. Last Bundung: Fatoumatta's Print & Communication Centre. Vol.II.
6. Albayrak, Gokhan and Ozer, Adam.(2018). The Interrelationship between African Countries: Mali and Gambia. Journal of Social Sciences. No. 26.
7. Bah, Gallo Demba.(2010). Trends of The Gambia Foreign Policy 1965-2000. Unpublished Dissertation, Al- Hikmah University.
8. Baker, K. M. and Edmonds, R. L.(2004). Transferring Taiwanese ideas and technology to Gambia, West Africa: A viable approach to rural development. Geographical Journal. No. 170.
9. Camara, Amadou.(1982). Gambia Terror and the blood-dimmed tide. The Lawrentian Lawrence University, Appleton. Washington.
10. Cooke, David and Hughes, Arnold.(1997). The Politics of Economic Recovery, The Gambia's Experience of Structural Adjustment 1985-1994.Journal of Commonwealth and Comparative Politics Vol. 35(No. 1).
11. Darboe,Alieu. (2010). The Gambia 1994 – present International. Center on Nonviolent Conflict.
12. Gorgui, Mamadou.(2009).Political transitions in West Africa:a retrospective analysis of the Gambia's regimes from 1965 to the present. Cheikh Anta Diop University of Dakar. Senegal. African and Postcolonial Studies.
13. Harsch, Earnest. Structural Adjustment and Africa's Democracy Movements. Africa Today, vol. 40(no. 4).

14. Hartmann, Christof. (2017). Ecowas and the Restoration of Democracy in The Gambia." Africa Spectrum 52, no. 1.
15. Hughes, Arnold.(1991). Gambia: Studies in Society and Politics. Birmingham, England: Center of West African Studies.
16. Isa, Mohammed.(2017). The Gambian Democratic Transition, Jammeh and the Coloniality of Power. International Journal of Humanities and Social Science Invention 6, no. 4.
17. Jing, Amat. (2010). Gambia's Foreign Policy: Climate Shift Towards China and the Gulf. Dalarna University.
18. Jung, Abu. (2013). From Hope to Despair: Journeys in Constitutional Lawmaking in the Second Republic of The Gambia.
19. Kandeh. Jimmy.(1996). What Does the Militariat' Do When it Rules. Military Regimes. The Gambia Sierra Leone and Liberia. Review of African Political Economy, no. 69.
20. Manneh, Lamine.(2023). Island Citizens: Environment, Infrastructure and Belonging in Colonial Gambia, 1816-1965. PhD dissertation, University of Michigan.
21. Mehta, Jhoomar.(2019). From Dictatorship to Democracy: Lessons from The Gambia. Publisher Flüchtlingsrat Baden-Württemberg .
22. Mendy, Andrew.(2025). The State of Democracy in Post-Jammeh Gambia: Status, Prospects, and Challenges 2017-2025. Masters Theses.
23. Nabaneh, Satang.(2019). The Gambia's Political Transition to Democracy: Is Abortion Reform Possible Health and Human Rights Journal. Vol 21(No.2).
24. Naocha, Cajetan Ifeanyi.(2015). Impact Assessment of British Colonial Economic Activities in the Gambia (1816-1994), Dissertation submitted to St. Clements University. British West Indies.
25. National Democratic Institute For International Affairs.(April 9-15 1995). Findings Of An Ndi Assessment Mission To The Gambia.
26. Omasangwa, A., and Taro, M.(2021). A Week of Chaos: The July 30 Mutiny in The Gambia. Journal of World Historical Studies. No. 4.
27. Omotosho, Oyejide Felix. (2025). Women's Participation and Party Politics in the Gambia's Democratic Process 1997-2020. International Journal of Social Sciences and English Literature, Vol. 9(No 1).
28. Ozer, Adem.(2019). Operation Restore Democracy In The GambiaThe Legitimacy of Military Intervention, Ankara Hacı Bayram

Veli University. Faculty of Economics and Administrative Sciences. Department of International Relations.
29. Parfitt , Trevor W.(1995). Adjustment for Stabilization or Growth, Ghana and The Gambia. Review of African Political Economy. No. 63.
30. Perfect & Hughes, A. H.(2008). Historical Dictionary of The Gambia, Fourth Edition. The Scarecrow Press, UK.
31. Radelet,Stephen.(1992). Reform without Revolt The Political Economy of Economic Reform in The Gambia.World Development, Vol. 20(no. 8).
32. Record Contemporain D'afrique.(1983). Annual Survey And Documents 1983-1984. Rex Collings, London Africana Publishing Corporation. New
33. Sain,A. Sissi, E. and Sall, W.(2013). State and Society in Gambia Since Independence 1965-2012. Trenton: Africa World Publishing.
34. Saine, Abdoulaye.(1996). The Coup D'Etat in The Gambia 1994,The End of the First Republic. Armed Forces and Society, Vol. 23(No. 1).
35. Saine, Abdoulaye.(2008). The Gambia's Elected Autocrat Poverty Peripherality and Political Instability 1994–2006.Armed Forces & Society 34, no. 3.
36. Samuel, Decalo.(1990). Coups & Army Rule in Africa, Motivations and Constraints. New Haven, Yale University Press.
37. Schraeder, Peter J.(29 Oct 1994). Elites as Facilitators or Impediments to Political Development. Some Lessons from the Third Wave of Democratization in Africa.The Journal of Developing Areas.
38. Senghor, Jeggan Colley.(1979). Politics and the Functional Strategy to Integration: Gambia in Senegambian Integration 1958-1974. Ph.D. dissertation Graduate School. Yale University.
39. Touray. Omar.(2000). The Gambia and the World: A History of the Foreign Policy of Africa's Smallest State,1965-1995. Hamburg: Institute for Afrika-Kunde.
40. Ukpe, Essien.(2024). Relics of Colonialism An Introduction to African Politics .Robertminder International Ltd.
41. Wiseman, John. (1996). Military Rule In The Gambia: An Interim Assessment, Third World Quarterly, Vol. 17(No. 5)
42. Wiseman, John. (1998). Gambia From Coup to Elections. Journal of Democracy, vol. 9(No.2).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.139) 2026, pp.777-794

(The 1994 Military Coup in Gambia: A Study of its Causes and Consequences)

Assistant teacher. Ali Ismail Hashim
College of Basic Education / Al-Mustansiriya University
ali-alakeili92@uomustansiriyah.edu.iq
07711159711

Abstract

This research, titled "The 1994 Military Coup in The Gambia," examines its causes and consequences, presenting the events and the period of tension that preceded the coup, the factors that led to it, and the reasons for its success. Military coups in Africa represent a violent phenomenon in many African countries after independence. These countries, which struggled for political and economic freedom, have suffered greatly. Among the most prominent factors contributing to coups are the failure of some African governments to meet the aspirations of their citizens, mismanagement, and the prolonged tenure of presidents. The 1994 coup in The Gambia also aimed to overthrow President Jawara's administration, based on some of the aforementioned reasons observed in many African countries.

Keywords: Gambia, 1994 coup, Dawda Jawara, People's Progressive Party, Yahya Jammeh..

Note: This research is not plagiarized.